(أثر تغيير النظام الانتخابي في النظام الحزبي في اليابان)

م . م . محمد سليمان الشمرى

مشاور سياسي - المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

الخلاصة

يؤدي النظام الانتخابي دورًا كبيرًا في تغيير النظام الحزبي السائد، فعلى الرغم من تعدد الأحزاب السياسية في اليابان ومشاركتها في الانتخابات منذ عام (1958)، إلا أن النظام الانتخابي (الصوت الواحد المتحول) أفضى إلى هيمنة (الحزب الليبرالي الديمقراطي) وتشكيله الحكومة منفردًا حتى عام (1993)، وفي أول حكومة لا يترأسها الحزب الليبرالي، سارعت الحكومة وائتلافها البرلماني المساند لها إلى تغيير النظام الانتخابي (النظام الانتخابي المتوازي) لقطع الطريق أمام الحزب الليبرالي من العودة إلى الهيمنة.

وعلى الرغم من ذلك فإن تغيير النظام الانتخابي إلى (النظام الانتخابي المتوازي) لم ينهِ سيطرة الحزب الليبرالي الديمقراطي إلى حد كبير، ذلك لأن هذا النظام يخلق نوعا من التوازن بين الأحزاب الكبيرة والصغيرة، إذ قام الحزب الليبرالي الديمقراطي بتشكيل الحكومة ولكن بالدخول في ائتلافات مع باقي الأحزاب السياسية.

abstarct

The electoral system plays a major role in changing the prevailing party system. Despite the multiplicity of political parties in Japan and their participation in the elections since 1958 ،the electoral system (one shifting vote) led to the dominance of the Liberal Democratic Party and its formation of the government alone until ،(1993) in the first government not headed by the Liberal Party ،the government and its

parliamentary coalition supporting it quickly changed the electoral system (parallel electoral system) to block the path for the Liberal Party to return to dominance.

Despite this ،changing the electoral system to (parallel electoral system (did not end the control of the LDP to a large extent ،because this system creates a kind of balance between large and small parties ، as the LDP formed the government but entered into coalitions with the rest political parties.

المقدمة

تعمل النظم الانتخابية على تحويل الأصوات التي يتم الإدلاء بها من قبل الناخبين في الانتخابات إلى مقاعد برلمانية، والتي توزع على الفائزين من الأحزاب والمرشحين المشاركين في الانتخاباتإذ يتضمن كل نظام انتخابي صيغة حسابية معينة وآلية مختلفة لفرز وعد واحتساب الأصوات وتحديد هوية الفائزين تختلف باختلاف نوع النظام الانتخابي، وبهذا فإن لكل نظام انتخابي تأثيرا على شكل ونوع الأحزاب السياسية الفائزة، لذلك تعد مسألة اختيار أو تغيير نظام انتخابي من أهم القرارات السياسية بالنسبة لأي نظام سياسي، ففي أغلب الأحيان يترتب على اختيار أو تغيير نظام انتخابي معين بنظام انتخابي آخر تبعات كبيرة على مستقبل الحياة السياسية، وقد تكون عملية اختيار النظام الانتخابي أو تغييره من نظام إلى آخر من خلال عملية مدروسة، أو تكون عملية التغيير بشكل عرضي، وغالبًا ما يحدث تغيير النظام الانتخابي بسبب ضغوط أحزاب المعارضة أو نتيجة تبني إجراء إصلاح سياسي من قبل القوى السياسية، أو أن تفضي الأزمات السياسية الحاصلة في النظام السياسي القائم إلى تغيير النظام الانتخابي المعتمد، مثل الذي حدث في اليابان عام (1993م)، نتيجة اختيار نظام الانتخابي الصوت الواحد غير المتحول لمدة زمنية طويلة، ما أدى إلى تشكيل نظام الحزب المسيطر، الذي دفع أحزاب المعارضة إلى تغيير النظام الانتخابي حال حصولها على المقاعد الكافية في البرلمان الياباني لتمرير قانون تغيير النظام الانتخابي إلى النظام المتوازي، الذي غير النظام الحزبي من الحزب المسيطر إلى التعددية الحزبية.

أولًا: أهميـة الـــــدراســة:

تكمن أهمية الدراسة بالآتي:

يسلط البحث الضوء على أمر غاية في الأهمية عند اختيار النظام الانتخابي، ألا وهي نوع النظام الحزبي الناتجة عنه.

يعطي البحث تصورًا لصناع القرار والجهات التشريعية عن أثر النظام الانتخابي على النظام الحزبي عند تطبيق نظام من الأنظمة الانتخابية.

تحاول الدراسة الاسترشاد بالتجربة اليابانية لمعرفة أثر النظام الانتخابي على النظام الحزبي.

ثانيًا: إشكـــالية الـــــدراســـة:

يحاول البحث الإجابة عن إشكالية تهم المشرعين وصناع القرار حول ما إذا كان لأنظمة الانتخابات أثر في النظام الحزبي.

ثالثًا: الـــفرضيـــــة:

إن الأنظمة الانتخابية لها أثر مهم على النظام الحزبي ولا سيّما في اليابان، فهناك أنظمة عززت من سيطرة أحد الأحزاب الكبيرة على الحياة السياسية في البرلمان وتشكيل الحكومة، وهناك أنظمة انتخابية أدى تطبيقها إلى خلق نوع من التوازن والتعددية.

رابعًا: منـــاهج الـــــدراسة:

نظرًا لطبيعة الدراسة ولغرض التحقق من فرضيات البحث، اعتمدت منهج التحليل النظمي فقد تم توظيفه في الدراسة لبيان مدخلات الأنظمة الانتخابية وعملية التفاعل ومخرجاتها، ومدى أثرها في النظام الحزبي، فضلًا عن اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، إذ نقوم بوصف النظام الانتخابي وأثرها النظام الحزبي، بالإعتماد على الإسلوب الإحصائي الكمي، وذلك بجمع البيانات لنتائج الانتخابات، مع استخدام المنهج القانوني من خلال الاطلاع ودراسة التشريعات الانتخابية.

خامسـًا: هيكـــلة الدراســـة:

في ضوء الفرضية التي اعتمدها الباحث لهذه الدراسة تحددت هيكلة البحث في ثلاثة مباحث المبحث الأول جاء تحت عنوان النظام السياسي والحزبي في اليابان، وخصص المبحث الثاني لدراسة النظام الانتخابي في اليابان، أما المبحث الثالث فقد تم البحث فيه عن أثر تغيير النظام الانتخابي على النظام الحزبي.

المبحث الأول: النظام السياسي والحزبي في اليابان.

أولًا: النظام السياسي في اليابان.

تعد اليابان دولة ملكية دستورية يكون فيها الإمبراطور رئيسًا للدولة، إلا أن سلطاتة محدودة، إذ يمثل رمزًا للدولة ويقوم بمهام بروتكولية فقط، وتنقسم السلطة في اليابان إلى ثلاث سلطات: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، إذ تعمل الحكومة وفقًا للإطار الذي حدده دستور اليابان، والذي تم اعتماده في عام (1947م)، وهي دولة موحدة، تضم سبعة وأربعين قسمًا إداريًا.

1. السلطة التشريعية: يعد البرلمان السلطة التشريعية « الدايت القومي » أعلى أجهزة الدولة والهيأه الوحيدة التي تملك الصلاحيات لسن القوانين و تتكون من مجلسين:

أ.مجلس النواب (الشوجي) يتكون مجلس النواب من (480) مقعدًا، ينتخب أعضاؤه عن طريق الاقتراع المباشر، ومدة عضويتهم أربع سنوات، و له حق الأولوية على مجلس المستشارين في مناقشة القوانين وفي تعين رئيس الوزراء ومناقشة مشروع قانون الميزانية الذي يعده مجلس الوزراء و له الأسبقية في إبرام المعاهدات، فضلًا عن صلاحيات سحب وإعطاء الثقة للحكومة.

ب. مجلس المستشارين (السانجي _ان) ويتكون مجلس المستشارين من (242) مقعدًا، ومدة العضوية فيه (6) سنوات، يتم انتخاب نصف الأعضاء كل (3) سنوات، وينتخب (100) عضو على مستوى اليابان بنظام التمثيل النسبي، وينتخب الأعضاء الآخرون بصورة مباشرة من خلال الانتخابات التي تجرى على مستوى المقاطعات.

2. السلطة التفيذية: تتكون السلطة التنفيذية في اليابان من الإمبراطور و

ورئيس الوزراء، وبموجب نص المادة (4) من دستور عام (1947)، تقتصر صلاحيات الإمبراطور على المهام البروتوكولية والاحتفالية المهمة، يُعرّف بأنه «رمز الدولة ووحدة الشعب».

أما رئيس الحكومة فأنه يعين من قبل مجلس النواب، وينص الدستور الياباني على أن يحصل رئيس الوزراء على الأغلبية البرلمانية، لذا يصبح زعيم الأغلبية في البرلمان سواء كان حزبًا أو ائتلافًا رئيسًا للوزراء عقب الانتخابات التشريعية.

3. السلطة القضائية: تعد المحكمة العليا في اليابان هي (المحكمة الأعلى)، وتتألف من رئيس القضاة وأربعة عشر قاضيًا، يتم تعيين رئيس القضاة من قبل الإمبراطور بعد اختياره من قبل الحكومة، والقضاة الأربعة عشر الآخرون يتم اختيارهم وتعينهم من قبل الحكومة، يمكن عزل قضاة المحكمة العليا من قبل أغلبية الناخبين في استفتاء يجري في أول انتخابات عامة بعد تعيين القاضي وكل عشر سنوات بعد ذلك، والقضاة يسمح لهم بالبقاء حتى سن (70) سنة، لديها سلطة قضائية لتفسير الدستور الياباني والبت في مسائل القانون الوطني واللوائح المحلية، و لديها القدرة على المراجعة القضائية، كما يمكنه أن يعلن أعمال البرلمان الوطني والجمعيات المحلية، والإجراءات الإدارية غير دستورية .

ثانيًا: النظام الحزبي في اليابان.

يعد النظام الحزبي في اليابان من الأنظمة ذات التعددية الحزبية، إذ توجد عدة أحزاب سياسية في اليابان، إلا أن (الحزب الديمقراطي الليبرالي) سيطر بشكل أساس على الحياه السياسية وتشكيل الحكومة منذ عام (1955) ولغاية وقت قريب، وتم انتخاب معظم رؤساء الوزراء من هذا الحزب، لذا أطلق عليه الحزب المسيطر أو (المهيمن)*.

الأحزاب الرئيسية في اليابان:

الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP): وهو الحزب السياسي المسيطر في اليابان منذ أكثر من (40) عامًا، تم تشكيل الحزب عام (1955م) من خلال الاندماج بين حزبين سياسيين، وهما الحزب الليبرالي بقيادة (شيجيرو يوشيدا)، والحزب الديمقراطي الياباني بقيادة (إيشيرو هاتوياما)، لتشكيل جبهة موحدة ضد

الحزب الاشتراكي الياباني، ويعد الحزب (يمين الوسط)، ويتكون ناخبوه من اليمينيين المؤيدين للإمبراطورية.

الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SDP): وهو الحزب الاشتراكي سابقًا، كان أكبر حزب سياسي في أول انتخابات عامة بموجب دستور اليابان في عام (1947)، (143 من 466 مقعدًا) في البرلمان، ويعد حزب المعارضة الرئيس للحزب الديمقراطي الليبرالي ولعقود عدة، إذ استفاد الاشتراكيون من استياء الناخبين من الليبراليين الديمقراطيين في أوائل التسعينيات، وشكلوا جزءًا من الحكومة الائتلافية التي تولت السلطة من الحزب الديمقراطي الليبرالي في عام (1993)، وتم حل الائتلاف العام التالي، كما شكل الحزب بعد ذلك عدة ائتلافات في الأعوام (1996، 2009).

الحزب الشيوعي الياباني(JCP): يعد واحدا من أقدم الأحزاب السياسية في اليابان، تأسس في عام (1922) كمجموعة سرية، هو من الأحزاب المهمشة إلى حد ما في السياسة اليابانية، ويسيطر الشيوعيون الآن على (12) مقعدًا في مجلس النواب، ويعمل على تحقيق أهدافه ضمن الإطار الديمقراطي، وأهم تلك الأهداف الوقوف ضد ما يصفونه بـ « الإمبريالية ورأس المال الاحتكاري «، ولا يدعو إلى ثورة عنيفة، بل يقترح بدلًا من ذلك «ثورة ديمقراطية» لتحقيق التغيير الديمقراطي في السياسة والاقتصاد و«الاستعادة الكاملة للسيادة الوطنية لليابان».

حزب كوميتو - (Komeito NKP): هو حزب سياسي محافظ في اليابان، أسس عام (1967م) من قبل أعضاء عاديين في الحركة الدينية الجديدة (Soka_Gakkai)، وهي منظمة دينية كبيرة تابعة لطائفة (Nichren_Shoshu) البوذية، أعلن انفصاله رسميًا عن المجموعة الدينية ومراجعة برنامجه وأنظمته في عام (1970) وتبنى التوجه العلماني، أصبح كوميتو شريكًا للحكومة الائتلافية الحالية في عام (2012)، إذ حصل الحزب على (31) مقعدًا في مجلس النواب.

الحزب الديمقراطي الدستوري (CDP): يمثل هذا الحزب يسار الوسط، تاسس في عام (2017م) من انقسام الحزب الديمقراطي المعارض، وأعضاء الحزب هم من اليساريين من الحزب الديمقراطي كذلك من الأعضاء الذين تم رفضهم

للترشيح وخوض الانتخابات، فاز الحزب بما مجموعه (55) مقعدًا في انتخابات (2017م)، ليصبح حزب المعارضة الرئيس، ويقود الكتلة المعارضة في البرلمان المكونة من حزب العمل المشترك والحزب الاشتراكي الديمقراطي.

الحزب الديمقراطي للشعب (DPP): هو حزب محافظ ليبرالي يمين الوسط، تم تأسيس الحزب في مايو عام (2018م)، من الاندماج بين بعض أعضاء الحزب الديمقراطي، وأعضاء حزب أمل، لدية تمثيل في مجلس النواب الحالي (38) مقعدًا.

المبحث الثاني: النظام الانتخابي في اليابان.

تجري الانتخابات العامة لمجلس النواب كل أربع سنوات، ما لم يتم حل مجلس النواب في وقت سابق، وتشرف على الانتخابات لجان إدارة الانتخابات بتوجيه عام من المجلس المركزي لإدارة الانتخابات، وهو جهاز مستقل تابع لوزارة الشؤون الداخلية والاتصالات (MIC)، وتقرر تخفيض الحد الأدنى لسن التصويت في النظام الانتخابي من عشرين إلى ثمانية عشر عامًا في يونيو (2016م)، وتجدر الإشارة إلى أن حق التصويت في اليابان غير الإلزامي للناخبين، أما سن المرشح للانتخابات فلا بُـدَّ أن يكون بلغ سن الـ ـ(25) عامًا. أما نوع النظام الانتخابي والتغيير الحاصل فيه، فقد استخدم اليابان نوعين من أنظمة الانتخاب خلال مرحلتين زمنيتين وكما يلي:

١- نظام الصوت الواحد غير المتحول (1947-1993):

طبق هذا النظام الانتخابي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، من انتخابات (25 أبريل عام 1947م) ولغاية انتخابات (18 يوليو عام 1993م)، إذ يقوم الناخب بالتصويت في هذا النظام لصالح مرشح واحد فقط في دائره انتخابية محددة، وهذا النظام مشابة إلى نظم انتخابات الأغلبية (الفائز الأول)، إلا أنه يُفرز أكثر من ممثل واحد عن كل دائرة انتخابية، فيفوز في الدائرة الانتخابية المرشحون الذين يحصلون على أعلى الأصوات، ويتسم هذا النظام بسهولة الفرز والعد وسهولة التطبيق، ومن آثار هذا النظام زيادة في مقاعد الأحزاب الكبيرة وتقليل المقاعد للأحزاب الصغيرة.

٢- النظام المتوازي (1994):

طبق في العام (1994م)، وأساس هذا النظام هو استخدام نظامين من الأنظمة الانتخابية، وكلا النظامين مستقلان استقلالا تاما في طريقة احتساب الأصوات وتحديد هوية الفائزين بالمقاعد النيابية وعدد المقاعد المخصصة، وبموجب هذا النظام يتم انتخاب (60%) من الأعضاء وعددهم (289) بنظام (الفائز الأول) في دوائر انتخابية فردية، كما هو الحال في المملكة المتحدة، إذ يتم انتخاب النواب من قبل الناخبين في دائرة انتخابية معينة، والمرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات في تلك الدائرة يفوز بمقعد نيابي، أما باقي المقاعد وعددها (176) وتشكل (40%) فيتم انتخاب النواب فيها عن طريق نظام القائمة الحزبية (التمثيل النسبي) في أحد عشر إقليما (دائرة انتخابية متعددة)، وكل إقليم يخصص له عدد مقاعد تتراوح بين (6 - 30) مقعدًا اعتمادًا على عدد السكان، وفي هذه الحالة لا يصوت الناخبون لمرشح فردي ولكن لصالح حزب، ويستند عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب إلى نسبة الأصوات الصحيحة التي يحصل عليها، ومن ثم يمنح كل حزب مقاعده للمرشحين المدرجين على رأس قائمته، والذين يتم ترتيبهم من الأعلى إلى الأدنى قبل الانتخابات (قائمة مغلقة). يعد هذا النظام من الأنظمة التي تعطي فرصة للأحزاب الصغيرة للحصول على مقاعد إضافية بسبب تطبيق نظام التمثيل النسبي على قسم من المقاعد النيابية، ولكن يشوب هذا النظام أنه يتسم ببعض التعقيد بالإجراءات وصعوبة فرز وعد الأصوات وبطء إعلان النتائج.

المبحث الثالث: أثر تغيير النظام الانتخابي في النظام الحزبي.

اليابان من الدول التي سيطر فيها حزب واحد وهو (حزب الديمقراطي الليبرالي) على الحياه السياسية، إذ يقوم بتشكيل الحكومة دائمًا بدون الحاجة إلى شركاء من باقي الأحزاب والدخول بتشكيل ائتلافات، وذلك لحصولة على أغلبية المقاعد النيابية، وعلى الرغم من عدم حصولة على الأغلبية في الأعوام (1976، 1979) إلا أنه استطاع الاستمرار بتشكيل الحكومة، وذلك من خلال حصوله على دعم النواب المستقلين في المجلس، إلا أنه ولأول مرة أصبح خارج الحكومة في عام (1993م)، بعد ما تم الاتفاق بين أحزاب المعارضة على الاتحاد في ائتلاف مناهض له، وضم هذا الائتلاف أحزابا جديدة وأحزاب

معارضة في قائمة حصلت على أغلبية المقاعد، وتم تشكيل الحكومة وانتخب رئيس وزراء (موريهيرو هوسوكاوا) في (آب / أغسطس 1993م) فيما يعد نهاية لهيمنة الحزب الواحد.

تبنى رئيس الوزراء الجديد هدفًا تشريعيًا رئيسًا لحكومته هو الإصلاح السياسي، ومن أهم بنود هذا الإصلاح هو تغيير النظام الانتخابي من نظام (الصوت الواحد غير المتحول) إلى النظام (المتوازي)، ونجح التحالف في تمرير تشريع تغيير النظام الانتخابي في (يناير عام 1994م)، الأمر الذي أدى إلى فقدان هيمنة الحزب الديمقراطي الليبرالي على تشكيل الحكومة من جديد لعدم تمكنه من الحصول على أغلبية المقاعد في مجلس النواب (الشوجي).

تمثل أثر النظام الانتخابي الجديد في طريقة فرز وعد الأصوات واحتساب النتائج، فعندما كان يطبق نظام (الصوت الواحد غير المتحول) لم تحصل الأحزاب الصغيرة على مقعد في الدوائر الانتخابية التي لا تمتلك بها عددا معينا من الناخبين المؤيدين، على العكس من الأحزاب الكبيرة التي تحصل على مقاعد إضافية في جميع الدوائر الانتخابية، على سبيل المثال فإن في دائرة انتخابية يمثلها (4) أعضاء، يمكن أن يكون أعلى أربعة من المرشحين حاصلين على أصوات الناخبين والذين يتم تمثيلهم في مجلس النواب، قد حصلوا على نسبة تصويت (20%) و(15%) و(12%) و(8%) على التوالي، فيكون بذلك مجموع أصوات المرشحين الفائزين الحاصلين على جميع المقاعد (55%) ، ولا يتم احتساب بقية الأصوات للمرشحين غير الفائزين ومجموع نسبهم (45%) وهي أصوات مهدورة، لذلك فالأحزاب الكبيرة تحصل على أكثر المقاعد ضمن الدائرة حتى لو لم تحصل على أغلبية الأصوات، أما الأحزاب المتوسطة والصغيرة فإن عدد ناخبيها لا تؤهلهم للحصول على أكثر من مقعد واحد أو عدم حصولها في أغلب الأحيان على أي تمثيل.

عندما تم تغيير النظام الانتخابي إلى (المتوازي)، فإن هذا النظام لما يحتويه من آلية مزدوجة لاحتساب الأصوات يقلل من هيمنة الأحزاب الكبيرة، إذ يخصص (60%) من المقاعد بالآلية الأولى (نظام الفائز الأول)، وتتضمن هذه الآلية الأثر نفسه للنظام الانتخابي السابق، فعلى سبيل المثال دائرة انتخابية معينة، يتنافس (4) مرشحين، يمكن أن يحصل المرشح الأول على نسبة (35%) من الأصوات والثاني على (30%) والثالث على (20%) والرابع على (15%) ،

فيحصل المرشح الأول على المقعد، وتهمل أصوات المرشحين الباقين، وبهذا تم، وإهمال نسبة (65%) من الأصوات، مما يزيد من نسبة عدد المقاعد للأحزاب الكبيرة ويقلل من عدد المقاعد للأحزاب الصغيرة، لذلك فان نسبة (60%) من المقاعد سوف تذهب أغلبها إلى الأحزاب الكبيرة.

إلا أن الآلية الثانية (نظام التمثيل النسبي) لـ(40) من المقاعد، هو النظام الذي يعمل على تحقيق أكبر قدر من العدالة، وهي إعطاء كل حزب أو مرشح عددا من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات الحاصل عليها، فعلى سبيل المثال لو حصلت قائمة حزبية مرشحة على نظام التمثيل النسبي على نسبة أصوات (5%)، فأنها سوف تحصل على نسبة (5%) من المقاعد المخصصة للدائرة.

وبهذا فإن النظام المتوازي يؤدي إلى التوازن في عدد المقاعد للأحزاب السياسية، عن طريق استخدام النظامين (الفائز الأول، والنسبي)، فالنظام الفائز الأول يعطي مقاعد إضافية إلى الأحزاب الكبيرة والقوية، بينما يقوم النظام النسبي على توزيع المقاعد للأحزاب بناءً على نسب الأصوات الحاصلة عليها.

جدول (1)

يوضح الأحزاب المشكلة للحكومة في اليابان من عام (1958م) ولغاية (2017م)

النظام الانتخابي	الحالة	الأحزاب المشكلة للحكومة	الانتخابات
نظام الصوت الواحد غير المتحول	حكومة أغلبية	الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP)	1958
نظام الصوت الواحد غير المتحول	حكومة أغلبية	الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP)	1960
نظام الصوت	حكومة	الحزب الديمقراطي الليبرالي	1963

الواحد غير المتحول	أغلبية	(LDP)	
نظام الصوت الواحد غير المتحول	حكومة أغلبية	الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP)	1967
نظام الصوت الواحد غير المتحول	حكومة أغلبية	الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP)	1969
نظام الصوت الواحد غير المتحول	حكومة أغلبية	الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP)	1972
نظام الصوت الواحد غير المتحول	حكومة أغلبية	الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP)	1976
نظام الصوت الواحد غير المتحول	حكومة أغلبية	الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP)	1979
نظام الصوت الواحد غير المتحول	حكومة أغلبية	الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP)	1980
نظام الصوت الواحد غير المتحول	حكومة أغلبية	الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP)	1983
نظام الصوت الواحد غير المتحول	حكومة أغلبية	الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP)	1986
نظام الصوت الواحد غير المتحول	حكومة أغلبية	الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP)	1990
نظام الصوت الواحد غير المتحول	حكومة ائتلافية	خروج الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP) من السلطة وتشكيل	1993

	حكومة من أحزاب المعارضة		
النظام المتوازي	حكومة ائتلافية	الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP) الحزب الاشتراكي الياباني (JSP) الحزب الجديد Sakigake (NPS)	1993
النظام المتوازي	حكومة ائتلافية	الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP) الحزب الجديد Sakigake (NPS) الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SDP)	1996
النظام المتوازي	حكومة ائتلافية	الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP) حزب المؤتمر الوطني حزب كوميتو (NKP)	2000
النظام المتوازي	حكومة ائتلافية	الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP) حزب كوميتو (NKP)	2003
النظام المتوازي	حكومة ائتلافية	الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP) حزب كوميتو (NKP)	2005

النظام المتوازي	حكومة ائتلافية	الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP) حزب كوميتو (NKP)	2012
النظام المتوازي	حكومة ائتلافية	الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP) حزب كوميتو الجديد (KM)	2014
النظام المتوازي	حكومة ائتلافية	الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP) حزب كوميتو الجديد (KM)	2017

(Democratic_Party_Japan_Source:https://en.wikipedia.org/wiki/Liberal)

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP)، شكل الحكومة اثنتى عشرة مرة بشكل منفرد دون تشكيل أي ائتلاف من عام (1958م) ولغاية عام (1993م)، عندما تم تطبيق نظام الصوت الواحد غير المتحول، بينما عندما تم تطبيق النظام المتوازي تشكلت الحكومات الائتلافية بشكل متكرر من عام (1993) ولغاية (2017).

الخاتمة

إن أهم ما يخلص إليه البحث هو أن النظام الانتخابي السائد في أي بلد ينتج نظامًا حزبيًا تتحدد فيه عدد الأحزاب حسب طبيعة ذلك النظام، لذلك تحاول الأحزاب السياسية المسيطرة على الهيأة التشريعية دائمًا تشريع قوانين انتخابية تحقق مصالحها، وتحقق ذلك في الأنموذج الياباني، إذ كان النظام الانتخابي المطبق يخدم مصلحة الحزب المهيمن (الحزب الديمقراطي الليبرالي)، وبمجرد تمكن أحزاب أخرى (الحزب الاشتراكي الياباني و الحزب الجديد) من الحصول على عدد مقاعد في البرلمان مؤثرة، أقدمت على تعديل النظام الانتخابي بما يحقق لها حضورا دائما في البرلمان، ويحرم الحزب الديمقراطي الليبرالي من الهيمنة مرة أخرى.

وتشير هذه النتيجة إلى أن إصلاح النظام الانتخابي في أي نظام سياسي هو الخطوة التي من شأنها تغيير طبيعة النظام، إما نحو إضافة مزيد من اللاعبين السياسيين لحرمان هيمنة حزب واحد أو أحزاب قليلة على السلطة، وإما نحو تقليل عدد اللاعبين لتشكيل حكومة ومعارضة قويتين.